

التأويل اللساني عند علماء العربية

أ.د. رشيد حليم

جامعة الشاذلي بن جديد بالطارف – الجزائر

تاريخ الارسال: 2018-08-30 - تاريخ القبول: 2018-09-01 - تاريخ النشر: 2018-10-03

ملخص البحث :

حفلت البيئات المعرفية العربية بمصطلح التأويل، فقد عرف هذا الغرض العلمي عند علماء الكلام والمفسرين والفقهاء واللغويين، وغيرهم من علماء العربية السابقين، كما فرض هذا الموضوع ذاته في مجال الدراسات اللسانية المعاصرة، خاصة في مجال الأسلوبية، حيث اعتبر وسيلة من وسائل القراءة والتلقي، وأسلوبا من أساليب فهم النصوص والخطابات المتعددة. وفي هذا الاتجاه تعرض مقالتي إلى قراءة مزدوجة لموضوع التأويل وممارساته اللسانية عند بعض علماء العربية، مقتصرًا الحديث على :

*- التأويل عند علماء الكلام

*- التأويل عند بعض اللغويين

الكلمات المفتاحية: -القراءة -التأويل -اللسانيات -التحليل -النص -

The knowledge of this scientific purpose was recognized by the

Summary

scholars of speech, interpreters, scholars, linguists, and other former Arab scholars. This same subject was also imposed in the field of contemporary linguistic studies, especially in the field of stylistics, as a means of reading and receiving, Methods of understanding multiple texts and speeches. In this direction, my article offers a double reading of the subject of interpretation and its linguistic practices in some Arab scholars, * - Interpretation of speech scientists * - The interpretation of some linguists

1 مقدمة:

شاع مصطلح التأويل في بيئات فكرية نشطة، حيث وظفه علماء العربية في مجالات معرفية متنوعة، واستخدموا آلياته في تطويع النصوص والخطابات إلى مدركاتهم ومفاهيمهم ومذاهبهم .

وإذا ما حاولنا إلقاء نظرة عجيلى إلى التراث الفكري بوجه عام والقراءات بوجه خاص فإننا سندرك مستدعيات الدرس والبحث في النص القرآني حاضرة لدى علمائنا القدامى، وقد شملت كثيرا من جوانب تهم مسائل عقائدية ومذهبية وغيرها.

وقامت بعض النظريات السياسية عند مفكري المذاهب على مجموعة من المسلمات التي شكلت بواسطة إنتاجات القراءة المختلفة للمنصوص الديني مؤيدات لأطروحاتهم لعقائدية فكان هذا الإرث اللساني مصدرا معرفيا، وظلت آلياته ونظمه الدلالية سلطة قوية في الاستدلال على صحة المؤشرات في قراءاتهم.

كانت القراءة التأويلية رافدا في تطويع مقاييس اللسان العربي وقوانينه في فهم دلالات اللفظ القرآني وتشكيله وفق إستراتيجية تسوغ رؤية مذهبية وتطالب بصدق مشروعيتها.

أ- عند علماء الكلام

لقد تجذرت الممارسة التأويلية عند أصحاب المذاهب والملل والمنظرين لأصولهم وقد أبانت عنها مؤلفاتهم العلمية، وسجلتها مراجعهم.

يشير ابن رشد في كتابه مناهج الأدلة إلى أن الخوارج هم أول فرقة إسلامية أولت القرآن الكريم، وتبعهم في ذلك المعتزلة (1) ثم الاشعرية (2) وإن كان الخوارج أول الفرق فإنهم ليسوا الأخطر على النصوص الدينية مقارنة بغيرهم من أصحاب الملل والمذاهب.

كان عمل هذه الفرق في النص المعجز هو إعمال العقل في تخرّج الآيات وليّ مضامينها وبسط سلطان الرأي في كشف ألفاظها، وفسح المجال لجذب نصوص القرآن إلى مطارحات الجدل فكان التأويل وآلياته من المعاول المنهجية والفكرية التي تحتاج بها المتنافسون، وأبرز الأنهج التي عول عليها المتجادلون.

لا شك أن موضوع التأويل قد ارتبط بالمتكلمين من علماء العربية والتصق بفرقة المعتزلة التي تناصرت إلى المنصوص العقلي، وأعلت من أدوات استدلالاته النظرية ومبادئه التجريدية .

ولقد تمكن منظرو الفكر الاعتزالي من كسب إستراتيجية خاصة في الممارسة التأويلية جسدوها في تنوع الآثار العلمية التي خلفها المدافعون عن حقيتها، تستوقفك مؤلفات المفسرين (3) وكتبهم في القراءات (3) كما صاغتها مراجعهم في اللغة والنحو (4) والفقه وأصوله (5).

للعقل المعتزلي نسق بنوي يعيّن ماهيته ويوضح وظائفه، فهو نظام دلالي قادر على البحث عن امتداد النص ورصد حدود تأويلاته.

لقد تأسست القراءة التأويلية عند أصحاب الاتجاه الاعتزالي على مجموعة من المؤيدات النظرية والمسلمات العقائدية شكّلت فيما بينها أرضاً تؤسس عليها آليات التأويل وأنساقه الدلالية وتهتم خصيصاً بقوانين المواضع (6) والأنظمة اللسانية التبليغية .

سعى المعتزلة إلى استنباط الدلالات التي تكتنفها اللغة القرآنية فاشتغلوا بالبحث عن الكيفيات التي تتشكل من خلالها الدلالات والمعاني التي تؤيد أفكارهم المذهبية وتؤيد أصولهم المنهجية الشهيرة (7).

استند المعتزلة إلى الجهاز اللساني في تأويلاتهم، وعولوا عليه في تحوير شراك اللفظ وسطوة علاقته المادية مستعينين بآيتين لسانيتين مهمتين.

أ-النص (8):

النص عند المعتزلة ربح معرفي ونظام من أنظمة التواصل، ولقد ميز أبو الحسين البصري المعتزلي (ت 436هـ) بين نوعين من النصوص، وذلك حسب ما تحمله من مضامين، ظاهرة أو مستترة، فجعل النص الظاهر هو ذاك المكتفي بذاته في الدليل، وجعل المشكل المفتقر إلى سواء غيره، وفي هذه الممايزة فإن أبو الحسين البصري يطلق مصطلح النص إلا على الذي يحمل الكلام الغامض والخفي، ومن ثمة نخبيا النص لا تعلم دلالتها إلا في إطار العملية التأويلية وإعادة تشكيل البنية النصية كما يوضح أبو الحسين البصري "وأما الظاهر فهو ما لا يفتقر في إعادة ما هو ظاهر فيه إلى غيره، وهو مفارق للنص من هذه الجهة، ويشاركه في وجوب كونه كلاما (9). ومن التأويل المرتكز على دلالة النص القرآني وجذب اللفظ إلى يئتهم الفكرية، يمكن التمثيل بتأويلهم لدلالة التكليم في قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ، وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (10).

بموجب مبررات العقل المعتزلي، وتماشيا مع أصولهم في قاعدة التوحيد الذي يستوجب نفي الصفات ونفي الجوارح. يقرر ابن جني (ت 392هـ) أن الكلام وقع حقيقة لا مجازا ولكن ليس الله هو المتكلم واستدل:

-الكلام من المواضع وهي التي تتم بين البشر، إذ لا بد لها من جارحة والقديم سبحانه لا جارحة له فيصح الإيحاء والإشارة بها منه تقدست أسمائه (11).

-الكلام فعل صدر عن الشجرة بأن أحدث الله فيها جهازا نطقيا أي وسيلة تكلم الإنسان، كأن تحدث خشبة أو غيرها لتحدث صوتا مسموعا فتقوم مقام الجارحة (12).

إن صعوبة هذا التأويل تكمن في مدى انسجامه وتقبله، ومواجهته بالنص كفيلة بذلك، فربما كان الكلام واقعا حقيقة فحكم الأصل ثابت بالنص (13) تصريحاً وظاهراً، ولكن الرهان الذي عول عليه ابن جني في نفي الكلام عن الله تعالى هو إيجاد إحالة تدليلية، والتأويل في هذا المقام هو إعادة بناء دلالي بالاستعانة باللغة، بوصفها نظاما رمزيا قادرا على إعطاء النص أبعادا أخرى، فاللغة هي النظام الأمثل والوحيد الذي يملك القدرة على تفسير الأنظمة الدلالية (14)، ومن الحالات

المرجعية للفظه التكليم في الآيه المذكوره أنها محموله على المجاز وليس على الحقيقه، وهذه صيروره تأويلية مضافه لهذا الدال، رصدها الزمخشري وقد عارض بها ابن جني وغيره.

ينفي الزمخشري نفيا قطعيا نسب التكليم إلى ذاته تعالى، وينحو منحى آخر في فهمه للفظه "التكليم"، فيعارض من يعتقد أن يكون التكليم من الكلم كما يوهم ظاهر النص، يقول مؤكداً: "من بدع التفاسير أنه من الكلم، وأن معناه وجرح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن (15)".

ب- دلالة الخطاب:

ينتسب الخطاب إلى حيز الكلام وما يدخل تحته من عناصر بنيوية وسياقات وظروف مكانية وزمانية، إن المنطوقات الكلامية واللا كلامية مركز الخطاب وجوهره الفعلي.

ويرى المعتزلة أن لفظه الخطاب من المخاطبة والمخاطبة على صيغة المفاعلة وهي تفيد المشاركة، لأنها متعلقة بمخاطبين يصح من كل واحد منهما أن يتدئ بالخطاب.

ويقوم الخطاب عند المعتزلة على جملة من الأركان (16):

أ- المتخاطبون

ب- الإرادة

ج- القصد

د- البيان

هـ- تعيين الدلالات.

وفي رحاب هذه المنهجية يبحث الزمخشري عن ضبط مركب محذوف يؤول به فعل الخطاب في أمره تعالى: ﴿ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ (17).

يجهت الزمخشري في الوصول إلى استنتاج قواعد يوسغ به وجود مفعول ثان للفعل "أمرنا" ملتزما بالنحو وآلياته، حيث يعتبره الكيفية السليمة والمنطقية لإدراك قوانين الفكر، كما يعد كيفيات النظم من الركائز المبدئية في تدبر آيات القرآن الكريم خاصة تلك المؤازرة لإستراتيجيته في التأويل.

يرى الزمخشري أن المفعول الثاني المحذوف تقديره "الفسق" أو بالفسق " فالله تعالى هو الأمر، ومتروفا القرية هم المأمورون بالفسق والمأمور به هو الفسق، بيد أن هذا التأويل لا ينسجم مع الأصل العقائدي الذي قرره المعتزلة ودافعوا عنه، وهذا الأصل هو العدل الذي ينص على أن الله لا يفعل القبيح ولا يأمر به، وحتى ينسجم التأويل مع الأصل العقائدي فإن الزمخشري يوسغ ذلك بقوله تعالى "ففسقوا" أي أمرناهم بالفسق ففعلوا والأمر مجاز لأن حقيقة أمرهم بالفسق أن يقول لهم افسقوا وهذا لا يكون، فبقي أن يكون اللفظ مجازا ووجه المجاز أنه صب عليهم النعمة صبا، فجعلوها ذريعة إلى المعاصي واتباع الشهوات، فكأنهم مأمورون بذلك لتسبب إبلاء النعمة فيه وطلب منهم إثارة الطاعة على المعصية، فأثروا الفسق، فلما فسقوا حق عليهم القول، وهو كلمة العذاب فدمرهم (18) .

إن تأويل الزمخشري للمأمور به يستند إلى فهم قوانين الإحالة في التركيب، ودلالات خطاب الطلب وعلاقاته الإسنادية، إذ لما كانت الفاء في قوله تعالى "ففسقوا" واقعة في جواب الطلب، والفعل فسقوا جواب طلب فإن الطلب يجب أن يكون من جنس الجواب، ويقول الزمخشري مفندا الاقتراض الذي مفاده أن الله تعالى أمرهم بالطاعة، فإن قلت هل زعمت أن معناه أمرهم بالطاعة ففسقوا ؟ قلت:لأن حذف ما لا دليل عليه غير جائز، فكيف يحذف ما الدليل قائم على نقيضه؟ وذلك إن المأمور به إنما حذف لان فسقوا يدل عليه، وهو كلام مستفيض، يقال:أمرته فقام.

ويمضي المؤول مدافعا عن تقديره للطلب المحذوف أو المأمور به، وهو الفسق، فيقول مجيبا عن سؤال مفترض مفاده: "هل كان ثبوت العلم بان الله تعالى لا يأمر بالفحشاء، وإنما يأمر بالقصد والخير، دليلا على أن المراد أمرنا بالخير ففسقوا" (19) . لا يصح ذلك، لأن قوله "ففسقوا" بدافعه، فكأنك أظهرت شيئا وأنت تدعي إضمار خلافه، فكأن صرف الأمر إلى المجاز هو الوجه (20) .

وخلاصة الحديث ومحصوله :إن العملية التأويلية إنما هي حركة معرفية قديمة تسعى إلى تمييز الدلالات وفهم ما ينطوي عليه الخطاب من إشكالات في هيكلها الظاهر على غموض، ومن ثمة فإن دور التأويل تخرج هذا الغموض وتبريره لغويا كما يقول بول ريكور:إن التأويل مطالب بإبراز عالم النص ومكوناته الداخلية (21) .ولذلك فإن التأويل يتضمن ابتكارا دائما، ولذلك يرى أدونيس أن الحركة التأويلية المؤسسة في تراثنا هي منشأ الحداثة فكريا(22) ومع نصر حامد أبو زيد" التأويل هو الوجه الآخر للنص"(23) ومع علي حرب" منذ البداية كان التأويل حيلة العقل العربي في فهم معقولة النص(24).

إن النص القرآني مجال للفعل الإنساني لأنه يتمتع بحركة مستمرة ناجمة عن مكوناته الدلالية، فهناك بون شاسع بين شاعرية العرب اللغوية مع تفردھا اللساني ودقة التوظيف القرآني لهذه اللغة، ولعل السير في طريق التأويل يكشف عن استخدامات قرآنية وإحالات قل أن يفكر فيها العرب أنفسهم ويساعد في جلاء مفهوميات ظلت مكنونة في القرآن الكريم، فيكون التأويل طريقا فكريا يضيء النص ويشرق عليه.

ب:عند اللغويين العرب:

حقيقة إن التأويل مسار معرفي عرفته الثقافات القديمة، وأسست له النصوص الدينية والفلسفية الخالدة، مازالت ممارسته الدلالية تطالب بخطوات إجرائية أخرى تبرهن على تنوع القراءات وتستدل على صحة منهجيتها العقلانية.

لقد شكل مصطلح التأويل تجاذبا بين العلماء على اختلاف مشاربهم المذهبية، فقد برز هذا الموضوع عند الأصوليين والمفسرين، فن البيئة الأصولية نجد ابن حزم الظاهري (ت456هـ) يوضح فهمه لمصطلح التأويل على أنه نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره، وعما وضع له في اللغة إلى معنى آخر(25) .ومل يلاحظ في تعريف ابن حزم هو قبوله لموضوع التأويل -رغم منافاته لمبدئه- شريطة أن يكون المنقول صحيحا من الوضع الأصلي إلى معنى مؤول مع اعتماد القرينة.

أما النحاة فإن أغلبهم خريجي مدرسة علم الكلام، إلا انه لم يرد في مؤلفاتهم تعريف وضوح وشامل لمصطلح التأويل، ولكن مارسوه بطريقة إجرائية في تخريجهم للمادة اللغوية، صرفية

كانت أم نحوية، هادفين إلى تأسيس منهجي لأصول العربية .ويعتقد احد الباحثين أن مفهوم التأويل

عند النحويين يعني حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب العربية وقواعدها النحوية وان العامل المساعد في التأويل النحوي هو التقدير في العوامل (26)، وقد قال ابن جني في هذا الاتجاه: "وإن تباعد شيء من ذلك ردّ بلطف الصنعة والتأويل" إليه⁽²⁷⁾،

ج-آليات التأويل عند اللغويين العرب:

لا خلاف في التأكيد على أن النحو وأصوله بصفة خاصة وعلم العربية بصفة عامة قد تأسس على مبادئ الأصوليين من علماء الكلام والفقهاء، فقد حدوا حدوهم في اعتماد كثير من أسسهم، منها التعويل على منهج التأويل.

ومن مسالك التأويل التي اتبعها علماء العربية : التقدير، ومراجعة الأصول والفروع والحمل على اللفظ والمعنى، وغيرها من الطرق التأويلية التي يصعب حصرها في هذا العمل أو التمثيل بأكثرها، ولكن سنسجل آلية التوهم، غرض قال به بعض المتأولين من نحاة العربية لتوجيه قواعد العربية التي خالفت القياس النحوي.

فالتوهم عندئذ، هو حالة نفسية تتصل بالقلب والعقل من جهة، ومن جهة أخرى يعتمد على سطوة الخيال في نظم الكلام الفصيح، قال زهير بن أبي سلمى (28) (طويل)

وقفت بها من بعد عشرين حجة * * * فلاأيا عرفت الدار بعد توهم

وإذا أردنا المقاربة اللغوية للتوهم نقول:إن التوهم علة ذهنية بالدرجة الأولى تسهل لنا تأويل ظواهر تركيبية لا تأتي على نحو ما سطره النحاة، ويمكن الاحتجاج لها، ونقدمها كعذر لغوي نبرر به ما يظن أنه تجاوز لاستعمالات فصيحة في غير سياقاتها النظامية.

ويعتبر الخليل بن أحمد أول من أطلق مصطلح التوهم في التوجيه اللغوي، وغايته تفسير التعبير اللغوي الذي لم يستقم مع الضوابط النحوية لكلام العرب الفصيح (29).

ومن النماذج التي ذكرها سيبويه في هذا المضممار نقلا تطبيقيا عن شيخه، قال: سألت الخليل عن قوله عز وجل ﴿ فاصدق وأكن من الصالحين ﴾ (30) فقال هذا على قول زهير، (طويل).

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى *** ولا سابق شيئا جائيا

فإنما أجروا هذا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد اثبتوا في الأول الياء، فكذلك هذا ما كان الفعل الذي قبله، وقد يكون جزما ولا فاء فيه، تكلموا بالثاني، كأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا (31).

وقال ابن جني معقبا على هذا التخريج التأويلي: إن هذا موضع يحسن فيه لست بمدرك ما مضى (32)، يقصد زيادة الباء في خبر ليس.

الخاتمة:

بعد هذا التحليل الذي خصصناه للتأويل اللساني، وقد اختصرنا الحديث على جوانب إجرائية في ممارسة الكلاميين واللغويين العرب لصور من آياته، يحسن بنا استخلاص ما توصل إليه هذا المقال:

*- إن موضوع التأويل من ابتكار العقل العربي الخالص بدليل وروده في النص المعجز، لكن نما بفعل مخصصات الثقافات الوافدة، فأصبح من أعظم آليات القراءة في التخصصات الأخرى، النقلية والعقلية.

*- إن موضوع التأويل مرتبط أساسا بالظاهرة اللسانية، ويدور مقصده حول التبريرات اللسانية التي يتم من خلالها تحويل شراك اللفظ والعدول به إلى مبتغى يخدم رؤية المؤول.

*- لم يعرف اللغويون مصطلح التأويل رغم تفعيل ممارساته في تخريج المادة اللغوية

*- إن موضوع التأويل لا يدور على تشكيلات خاصة بمعاني العدول والانحراف الدلالي فقط، وإنما طبق لتخريج أسس اللغة بطرق الصنعة والملاينة للكشف عن براعة العربية في أداء المعاني من جهة والتوسع في استخلاص قواعدها.

المراجع والإحالات

*- القرآن الكريم على رواية ورش، طبعة م-و-ف م- الجزائر 1998

1-- يرجع تاريخياً تأسيس مذهب المعتزلة إلى واصل بن عطاء (ت 131هـ) ينظر، ديور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، نقله إلى العربية وعلق عليه محمد الهادي أبو ريده، طبعة دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 36.

2- قيل: هو مذهب أهل السنة، وأسسهُ أبو الحسن الأشعري (ت 324هـ) واليه ينسب هذا المذهب، وقيل: إن الرجل بدأ معتزلياً وتليذاً للجبائي صاحب التفسير الشهير ثم خرج، قال أبو بكر الصيرفي: كانت المعتزلة قد رفعوا رؤوسهم حتى أظهر الله الأشعري فجرهم في أقماع السمسم، ينظر م ن، ص 101.

3- أهم هذه التفاسير: تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار، والكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، وهو من التفاسير الجائزة والممتازة على الرغم من نزعه الاعتزالية التي طغت عليه، ينظر عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، طبعة دار إحياء الكتب العربية، ط 3، القاهرة، ج 1 ص 538.

4- من أشهر كتب القراءات التي رصدنا فيها سمات التأويل الاعتزالي: كتاب الحجة لأبي علي الفارسي، وكتاب المحتسب في شواذ القراءات لابن جني ونحن بصدد دراسة ما ورد فيها من آراء اعتزالية في مؤلف خاص.

5- ينظر للتمثيل كتاب الخصائص. ما وقع في اللغة من مجاز

6- أبو الحسن البصري، المعتمد في أصول الفقه، تح، محمد حميد الله بالتعاون مع غيره، طبعة المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق 1964.

7- المواضعة: تعني تناسب المسميات مع الحاجات، والعلاقة غير متناهية.

8- هي أصول خمسة مشهورة:

ا- التوحيد

ب-العدل

ج-المنزلة بين المنزلتين

د-الوعد والوعيد

هـ-الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وهناك فروق أخرى عقلية مستخلصة من هذه القواعد، ينظر شرح مضامينها في كتاب الملل والنحل للشهرستاني، تح أمير علي منها وحسن فاعور، دار المعرفة، ط4، بيروت 1995.

9- للنص تعريفات متعددة، ينظر محمد مفتاح، إستراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، بيروت الدار البيضاء 1992، ص119.

10-المعتمد في أصول الفقه ج1 ص319 .

11-النساء 164/4.

12-الخصائص، ج1 ص45.

13-م ن، ج2 ص454.

14-نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن، المركز الثقافي العربي، بيروت 1998، ص35.

15-شفيق البقاعي، مفهوم النص في اللسانيات المعاصرة، مجلة الفكر العربي ع85، 1996 ص16.

16- الزمخشري، الكشاف، تح، محمد مرسي عامر، طبعة دار المصحف، القاهرة ج2، ص179، والرأي مردود عليه في كتب التفسير، انظر أبو حيان، تفسير البحر المحيط، تح عادل احمد عبد الموجود ورفاقه، دار الكتب العلمية ط1 بيروت 2001، ج3 ص44.

17- ينظر قواعد الخطاب عند منظري الفكر الاعترالي، :

- أبو الحسن البصري، المعتمد في أصول الفقه ج2 ص920. وما بعدها

- القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد .
- 18- الإسراء 16/17.
- 19-الكشاف ج 3 ص 173
- 20-م ن، ص ن
- 21-م ن، ص ن
- 22-البلاغة والشعرية والهيرمينوطيقا، ترجمة مصطفى النحال، مجلة فكر وإبداع ع16، الرباط1999 نص11.
- 23- الثابت والمتحول، بحث في الإتياع والإبداع عند العرب، دار العودة ط4، بيروت 1983، ج 3 ص03 (مقدمة الحداثة)
- 24- مفهوم النص ص219.
- 25- التأويل والحقيقة، قراءة تأويلية في الثقافة العربية، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت 1985، ص 142.
- 26-أحمد عبد غفار، ظاهرة التأويل وصلاتها باللغة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 56
- 27-- انخصائص، ج 2، ص134
- 28 الزوزني، شرح المعلقات السبع، طبعة مكتبة المعارف، ط5، بيروت، 1985، ص 137
- 29-- عبد الله احمد جاد الكريم، التوهم عند النحاة، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة2001ص33
- 30-المنافقون 10/63
- 31-الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة بولاق، مصر 1316هـ، ج 1 ص83.
- 32-انخصائص، ج2، ص424.